من يدفع فاتورة التقشف في تونس: الدولة أم الناس

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

لا شك في أن غالبية التونسيين قد وقفت إلى جانب الرئيس قيس سعيد في خطواته منذ الخامس والعشرين من يوليو والتي قادت إلى التخلص من منظومة هيمن عليها الفساد واستصغار الدولة والاستغراق في الملف السياسي وإدارة الظهر لقضايا الناس على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

لكن أعينهم ما تزال مفتوحة لرؤية أي طريق سيقودهم إليها الرئيس النظيف والنزيه، فقد استحسنوا الحرب على الفساد وحرصه على استعادة أموال الدولة التي نهبت من قبل الثورة ومن بعدها. كما باركوا حربه على الفساد السياسي ولم يكن مهما جدا بالنسبة إليهم السقف الذي يمكن أن يصل إليه سواء بحل البرلمان أو الأحزاب وفق تقرير محكمة المحاسبات أو سجن هذا الوجه السياسي أو ذاك، وتجد لكل خطوة يخطوها دعما كبيرا.

الآن بدت الصورة غير واضحة بعد أن حث الرئيس التونسيين على التقشف في مرحلة أولى، ثم دعاهم للمشاركة في التعبئة المالية لإنقاذ المالية العمومية، أي ضخ تبرعات شعبية لأجل المساهمة في تغطية النقص الكبير في ميزانية 2021 (أربعة مليارات دينار تونسي، أي حوالي مليار وربع مليار دولار)، وهو رقم كبير خاصة أن الدعوة جاءت عامة ولم تفسر كيف يمكن جمع الأموال ومساعدة الدولة، هل سيتم عبر صندوق جديد شبيه بصندوق 26/26 الذي عبأ الأموال لفائدة الدولة في عهد الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي أم بشكل ضريبة أم سندات؟

ومن المهم الإشارة إلى أن الفئة الكبيرة من التونسيين الذين ساندوا قيس سعيّد وتظاهروا لأجله في الخامس والعشرين من يوليو هم من الفئات الضعيفة والهشة ومن العاطلين عن العمل وخريجي الجامعات الذين قادوا حملته الانتخابية، فمن أين لهذا الجمهور بالتبرع للدولة؟

إن التقشف مهمة الدولة، وسد العجز المالي كذلك، ولكل دولة طرقها سواء في تعبئة الأموال من الداخل أو من الخارج.

في الداخل هناك حلول كثيرة بدءا بسرعة ضبط طرق لاستعادة الأموال المنهوبة والمسروقة، وهي بأرقام كبيرة وفق ما أشار إلى ذلك الرئيس سعيّد نفسه في أكثر من كلمة.

التقشف لا يعني آليا زيادة الضرائب ولأجل هذا لا بد أن تعتمد حكومة نجلاء بودن على الوضوح وتوسيع التقشف ليطال كل المجالات من نفقات الدولة إلى مؤسسات القطاع الحكومي المترهلة

من المهم إغلاق موضوع المصالحة مع رجال الأعمال الذين سبق أن أخذوا أموالا ولم يعيدوها، إغلاقه بشكل بات حتى لا يتحول الأمر إلى مسلسل ممل يساهم في دفع رجال الأعمال التونسيين إما إلى الهروب إلى الخارج، أو الانكفاء في الداخل على مشاريع محدودة وباعتمادات قليلة بانتظار توضح المشهد، إذ من حق رجل الأعمال أن يخاف وينكفئ ويحتفظ بماله خاصة مع فوضى المصالحات التي شهدتها السنوات العشر الماضية.

الآن الوضع اتضح، والناس بما في ذلك رجال الأعمال متفائلون، ويفترض أن تتم مصالحة على أسس واضحة تستعيد فيها الدولة أموالها وتسترد حقوقها، وكذلك توفي رجال الأعمال حقوقهم بتسديد ديون الدولة لفائدتهم، فهناك مشاريع كثيرة معلقة لأن الدولة لا تدفع الأموال للمقاولات والشركات.

من المهم كذلك أن تقوم جهة ما في الدولة بدور هيئة مكافحة الفساد المعلقة أعمالها بجرد دقيق لأموال الفساد التي تتهم بها أحزاب وشخصيات سياسية وحكومية ما قبل الثورة وخاصة ما بعدها، فالناس تسمع قصصا كثيرة عن نهب منظم ومشاريع عملاقة لدى فلان وعلان، وتتوقع أن استعادة هكذا أموال ستساعد الدولة على توفير أموال ضرورية لميزانيتها على أن يتم ذلك بعيدا عن الاستثمار السياسي وألا يترك لفوضى التصريحات والتسريبات التي ترفع من سقف انتظار الناس ويمكن أن تقود إلى خيبة أمل حين يكتشفون أن الكثير مما يروج ليس دقيقا أو ليس موجودا.

إن التقارير الدقيقة في هذا المجال مهمة ليس فقط في توفير الموارد المطلوبة، ولكن الأهم أنها تعيد الثقة في الدولة وجهازها الرقابي والقضائي، وأنها قادرة على أن تعود دولة قوية وفاعلة ونزيهة، ما يشجع الناس على تصديقها، والمساهمة الفعلية في التبرعات أو بناء المشاريع صغيرة أم كبيرة.

وقال الرئيس سعيّد في مجلس وزاري إن التونسيين داخل وخارج البلاد يمكنهم المساهمة في إيجاد التوازنات المالية، وأن الأموال التي سيتم تجميعها ستخضع للرقابة المباشرة لرئاسة الدولة، وأنه "لن يذهب أي مليم إلا في ما رصد له".

وهذا بيت القصيد، فالناس تثق في الرئيس سعيّد، لكنها لا تثق في الدولة كجهاز، وصور الفساد ما تزال ماثلة أمامهم في تفاصيل حياتهم بدءا من المحليات وصولا إلى مشاريع البنية التحتية والماء والكهرباء، والموانئ والمطارات.

هناك مؤشرات جيدة على معالجة الفساد في مواقع قريبة من الناس بمقاضاة وسجن بعض من ثبتت عليهم تجاوزات في حق المال العام، أو استثمروا وظائفهم لتحصيل مكاسب بطرق غير شرعية، وطال الأمر بعض الوزراء والولاة (المحافظين) وموظفين في وزارات ومحليات وغيرها.

وعلى الدولة، أيضا، أن تعالج حالة كبيرة من الإسراف في المال العام، سواء بشكل غير قانوني أو بشكل مقنّع أو مكشوف، ويتعلق الأمر بشكل مباشر بالإسراف لدى موظفي الدولية وأسطول السيارات وتكاليف البنزين الذي يصرف على مهمات خاصة بكبار الموظفين أكثر منه على مهمات تابعة للدولة. وهي وضعية تحتاج إلى جرأة وحزم من رئيس الجمهورية الذي يمكنه وحده أن يتخذ قرار حصر استعمال السيارات الإدارية على العمل داخل المؤسسات، وليس في المهمات الخاصة، وهي إجراء لو حصل سيوفر على المدى القصير والمتوسط عائدات لا بأس بها للميزانية ويحسن الخدمات داخل الإدارة.

إن الأزمة المالية لا تتوقف على توفير رواتب شهرين أو ثلاثة، فهذه مهمة سهلة، لكن الأهم هو وقف الفوضى المالية خاصة في المؤسسات العمومية الكبرى، التي تعيش أغلبها حالة إفلاس شبه كامل وتعتمد على الحكومة سنويا لأجل تعويض الخسائر تحت مظلة إصلاح المؤسسات المعنية، لكن كل عام تتوسع دائرة الخسائر وتتجنب الحكومات الصدام مع النقابات التي ترفض أي تغيير يمس من مزايا الموظفين.

لكن هذا لا يعني القطيعة عند وضع خطط الإصلاح مع هذه المؤسسات، التي يفترض بفعل دورها الخدمي أن توفر سنويا فائضا كبيرا للدولة مثل شركة نقل تونس، والقطارات، والمطارات، والموانئ، وفتح حوار مع الاتحاد العام التونسي الشغل بشأن إصلاحها بما يقود إلى حوكمة حقيقية يتم فيها تقليص العمالة الزائدة عن اللزوم، وهناك حديث عن توظيف مثير للشكوك في بعضها مستفيدا من فوضى مرحلة ما بعد الثورة وقوة النقابات.

إن الحوار مع اتحاد العمال الرئيسي شيء مهم جدا من أجل وضع البلاد على سكة الاستقرار، والمقصود حوار متوازن تراعى فيه مصلحة تونس بعيدا عن مناخ السنوات الماضية واستعراض القوة لدى النقابات من أجل التمهيد للإصلاح المطلوب من صندوق النقد الدولي الذي ستدخله تونس رضيت أم لم ترض، وهو سيمس في الصميم مصالح الجميع لمرحلة قد تتجاوز العشر سنوات من أجل إعادة الاقتصاد على السكة.

إن التقشف لا يعني آليا زيادة الضرائب على المواطنين، فذلك عنصر من عناصر عدة تقوم بها الحكومات، وليس هو الأول في أي خطة، ولأجل هذا لا بد من أن تعتمد حكومة السيدة نجلاء بودن على الوضوح والمصارحة وتوسيع التقشف ليطال كل المجالات الممكنة من نفقات الدولة والوزارات ومؤسسة رئاسة الجمهورية، إلى مؤسسات القطاع الحكومي المترهلة، وصولا إلى تنفيذ خطط الضرائب على الشركات والمؤسسات ذات النفوذ والتي لا تستجيب لما تطلبه الدوائر الحكومية.

كيف دمرت سيطرة حزب الله على لبنان العلاقة اللبنانية – السعودية

حسين عبدالحسين
باحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط والخليج

من الوارد أن المملكة العربية السعودية قد وجهت ضربة اقتصادية قاتلة لحكام لبنان، حزب الله ومن معه من الأقلية الحاكمة، من خلال تقليص عدد ممثليها الدبلوماسيين وإغلاق الأسواق السعودية في وجه الصادرات اللبنانية. وفي حين أنه من الجميل التفكير في الخطوة السعودية على أنها رسالة لفت نظر وتنبيه للبنانيين، إلا أنه من غير المرجح أن تغير الأقلية الحاكمة من تصرفاتها بناء على سلوكياتها السابقة، وستستمر على الأرجح في سياساتها التي جُربت وفشلت، والتي لم تولد سوى الانهيار الاقتصادي والبؤس.

وربما يبدو أن تصعيد الرياض كان نتيجة تصريحات أدلى بها وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي والتي ألقى فيها باللوم على عاتق دول الخليج بشأن الحرب في اليمن، قائلاً إن الحوثيين، الذين أشعلوا الحرب باحتلالهم للعاصمة صنعاء، كانوا يدافعون عن أنفسهم فقط ضد العدوان السعودي.

واشتهر قرداحي قبل توليه منصب وزير الإعلام بتقديم برامج مسابقات على الشبكات السعودية، وتُعد معرفته بأمور السياسة قليلة، ودرايته بصياغة القرارات السياسية أقل.

ولا يمكن أن تغير تعليقات قرداحي وحدها، التي صدرت قبل عدة أشهر من توليه منصبه كوزير، من الموقف السعودي تجاه لبنان، ولكنها كانت المسمار الأخير في نعش العلاقة بين البلدين التي كانت مزدهرة ذات يوم، والتي شهدت تدهوراً كبيراً على مدى السنوات القليلة الماضية، ويرجع السبب في ذلك إلى نفوذ حزب الله المتزايد في لبنان وسيطرته الكاملة على مفاصل السياسة اللبنانية.

وكلف القرار السعودي الصادرات اللبنانية أكثر من ربع مليار دولار سنوياً، كون السعودية هي رابع أكبر أسواق لبنان الخارجية، كما سيخسر لبنان استثمارات الرياض الأجنبية المباشرة، والتي وصلت في عام 2015 إلى ما يقرب من مليار دولار، ومن خلال منع السعودية لرعاياها من السفر إلى لبنان، ربما خوفًا من الأذى أو المضايقات من قبل حزب الله، ستحرم الرياض بيروت من تدفق العملات الأجنبية والتي هي في أمس الحاجة إليها، والتي يصرفها السياح السعوديون في الأسواق اللبنانية.

وكان وقف الصادرات اللبنانية إلى السعودية قيد الإعداد لفترة طويلة بعد أن قبضت السلطات السعودية على شحنات من المخدرات قادمة من لبنان، والتي غالباً ما يتم إخفاؤها في المنتجات. وتعد تجارة المخدرات واحدة من أكبر الموارد التي تُدر على حزب الله الكثير من الأموال. وقد طلبت المملكة العربية السعودية من الحكومة اللبنانية فرض ضوابط أفضل على معابرها الحدودية للتأكد من خلو الصادرات من المواد غير المشروعة، ولكن السلطات اللبنانية أثبتت أنها أضعف من أن تعترض أي شحنة من حزب الله تدخل أو تخرج من البلاد، وفي ظل هذا الفشل، قررت الرياض وقف وارداتها من لبنان.

ومع ذلك، تحلت الرياض بحس المسؤولية ومراعاة الجانب الإنساني من خلال التمييز بين حكام بيروت واللبنانيين الذين يعيشون ويعملون على أراضيها، حيث تشير التقديرات إلى أن المملكة تحتضن 300 ألف لبناني، مما يجعلهم أكبر جالية لبنانية في الخارج، وتساعد تحويلات هؤلاء المغتربين في منع مئات الآلاف في لبنان من الوقوع في براثن الفقر.

وقد تسامحت الحكومة السعودية لفترة طويلة من الزمن مع سياسات لبنان الجاحدة والتصادمية مع المملكة.

وقد التمست الرياض العذر للدبلوماسية اللبنانية بعد مخالفتها للإجماع العربي في جامعة الدول العربية من خلال الامتناع عن التصويت على قرار يدين النظام الإيراني لإحراق السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مدينة مشهد في عام 2016.

وعندما قادت فرنسا في عام 2018 مؤتمر المانحين لمساعدة الاقتصاد اللبناني المنهار برزت المملكة العربية السعودية كأكبر مانح، حيث تعهدت بدفع مليار دولار من إجمالي الـ11 مليار دولار، وقدمت الولايات المتحدة مليار دولار من جانبها، ودفعت بقية دول العالم باقي المبلغ. وفي ذلك الوقت، وعلى الرغم من تحفظاتها على معاداة حزب الله للسعودية وتواطؤ الحكومة اللبنانية مع الميليشيات الموالية لإيران، إلا أن الرياض غضت الطرف ومدت لبنان بشريان الحياة الذي تم تصميمه لمساعدة البلاد على الإصلاح وإعادة إعمار اقتصادها. لكن ثبت أن الحكومة اللبنانية أضعف من أن تنفذ أي إصلاحات مطلوبة قبل تلقيها لأموال المساعدات، وعليه غرق اقتصاد البلاد في ركود أعمق ويعاني الآن من تضخم متفاقم وفقر متزايد.

ومنذ خمسينات القرن الماضي كانت السعودية من أكبر الداعمين والمؤازرين للبنان ولاستقراره، ففي عام 1989 استضافت المملكة العربية السعودية وأدارت اتفاق الطائف الذي أدى إلى نهاية الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت 15 عامًا. وبعد أي صراع، كما هو الحال بعد كل جولة حرب مع إسرائيل، كانت المملكة العربية السعودية دائمًا أول من يقدم تبرعات للبنان لإعادة الإعمار ولإيداع العملات الأجنبية في البنك المركزي اللبناني للحفاظ على الاقتصاد، والأهم من ذلك للحفاظ على العملة الوطنية من الانهيار.

ولأكثر من عقد من الزمان اعتبر الكثير من اللبنانيين الدعم السعودي من المسلمات، وردوا المعروف بالإساءة وناصروا أعداء المملكة، وفي مقدمتهم إيران، والتي لا تستثمر شيئًا في الاقتصاد اللبناني.

وقد عُرف حكام لبنان بالسعي وراء مصالحهم الشخصية على حساب المصالح الوطنية، وطالما أن حزب الله هو من يقرر من يحكم لبنان، فإن الحكومة اللبنانية ستساير إيران على حساب مصالح البلد، ومصالح البلد هي في العمل مع السعودية بدلاً من العمل مع الجانب الآخر. ومن المؤسف أن اللبنانيين لا يدركون ذلك، أو أنهم يدركونه ولا يفعلون شيئا حياله.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk